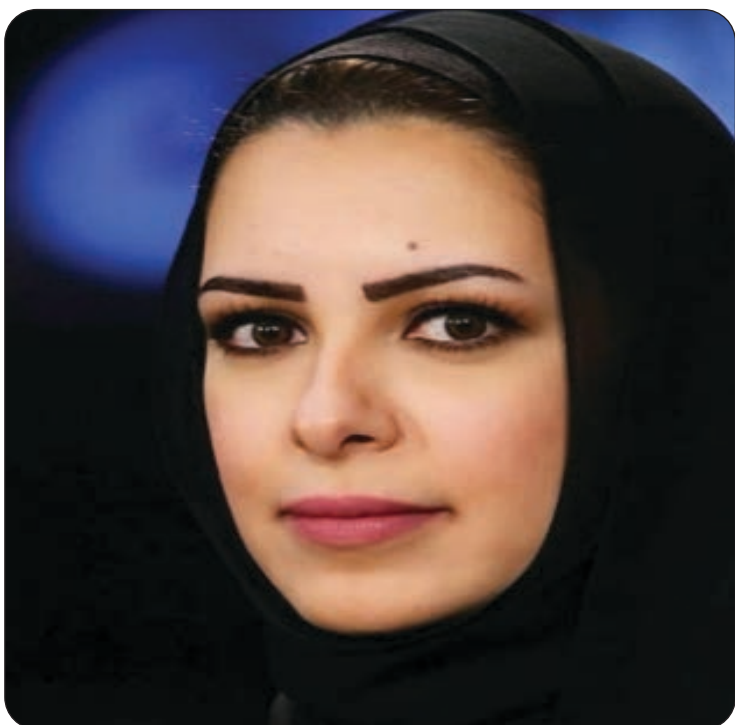


«وزارة التجارة» تعتمد هيكلها الإداري الجديد .. تعيين 27 مديراً بينهم 6 في إدارات مستحدثة



وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

■ وزارة التجارة والصناعة



■ مروة الجعديان



■ خليفة العجيل

فهد الهاجري مديراً لإدارة الإعلانات والتراخيص الترويجية. عبدالله الفيلكاوي مديراً لإدارة شؤون الخليج والوطن العربي. خالد العدواني مديراً لإدارة مكتب وكيل الوزارة. خلود جوهر مديراً لإدارة المعادن الثمينة. عبد المحسن العطار مديراً لإدارة المنظمات التجارية. عبدالله الحرز مديراً لإدارة العلاقات الدولية. راشد العويهان مديراً لإدارة العلاقات التجارية وبراءة الاختراعات. فاطمة الرشيد مديراً لإدارة العلاقات العامة والإعلام.

خلاف الرشيد مديراً لإدارة الشؤون الإدارية بدر المحمود مديراً لإدارة الشؤون المالية والبيوت. سلطان العتيبي مديراً لإدارة الشركات المساهمة. مرابط الجارالله مديراً لإدارة مركز الكويت للأعمال. شذا الأثري مديراً لإدارة الشؤون القانونية. عذاري عباس مديراً لإدارة السجل التجاري والأنشطة التجارية. دينا الحداد مديراً لإدارة التطوير الإداري والتدريب. منصور المبارك مديراً لإدارة مكتب التدقيق والتفتيش.

ضيف الله الرشيد مديراً لمكتب متابعة إجراءات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. وبالنسبة للمديرين الذين جرى تثبيتهم في الهيكل الجديد فقد ضمت القائمة كل من: مروة الجعديان مديراً لإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عبدالرحمن النومس مديراً لإدارة مكتب الوزير. فيصل الأنصاري مديراً لإدارة الرقابة التجارية وحماية المستهلك. أحمد المطيري مديراً لإدارة الخدمات

في إطار عمليات التطوير والتحديث اعتمدت وزارة التجارة والصناعة تسكين مديري إدارتها حسب هيكلها الإداري الجديد بواقع 27 مديراً فيما جرى تسكين 6 مديريين منهم بإدارات جديدة استحدثتها الهيكل وتم تثبيت البقية في الإدارات نفسه وقد جاءت الأسماء كالتالي علي الدهوم مديراً لإدارة الدراسات المسحية وتحليل البيانات. عبدالرحمن الطبطبائي مديراً لإدارة التمويل. نافع كساب مديراً لإدارة الخدمات العقارية والتقييم. ناصر الملا مديراً لإدارة الميزانيات ومراقبي الحسابات. نواف السندي مديراً لإدارة المناطق الحرة والتخزينية.

دول مجلس التعاون الخليجي تشكل 83 % من البيع

«طلبات» تحقق نمواً بنسبة 32 % في إجمالي قيمة البضائع المباعة لتصل إلى 2.4 مليار دولار



■ طلبات



■ توماسو رودريجز

سوق الكويت الأكثر نشاطاً يحقق نمواً ملحوظاً يزيد عن 20 % في الربع الثاني والفترة نصف السنوية

حصة دول الخليج من إجمالي قيمة البضائع المباعة بلغت 83 % والأسواق خارج الخليج 17 %

أرباح «طلبات» المعدلة قبل الفوائد والضرائب ترتفع بنسبة 31 % لتصل إلى 166 مليون دولار

من إجمالي قيمة البضائع المباعة مقارنة بـ 4.9% في العام السابق، مع استيعاب تأثير ارتفاع معدلات ضريبة دخل الشركات إلى 15% في أسواق مجلس التعاون الخليجي. بلغ صافي الدخل المعدل 116 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 25% على أساس سنوي، وبما يعادل 4.8% من إجمالي قيمة البضائع المباعة مقارنة بـ 5.0% في العام السابق، عندما يتم تحديد تأثيرات نفقات التمويل الصافية وتغير أسعار الصرف. سجلت الشركة تدفقات نقدية قوية، حيث بلغت التدفقات النقدية الحرة المعدلة 190 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 47% على أساس سنوي، وبما يعادل 7.8% من إجمالي قيمة البضائع المباعة، مقارنة بـ 7.0% في العام السابق. كما حققت الشركة معدل تحويل نقدي بلغ 115% (مقارنة بـ 103% في العام السابق). وتعليقاً على النتائج، قال توماسو رودريجز، الرئيس التنفيذي لشركة «طلبات»: «سجلت طلبات ربحاً مالياً قوياً آخر وحققنا نتائج مالية ممتازة تعكس فعالية استراتيجيتها وكفاءة تنفيذها مدفوعة بالاكتساب الكبير للعملاء وزيادة حجم الطلبات، إن التزامنا المستمر بتعزيز عرض القيمة المقدمة للمستهلكين، والتوسع عبر قطاعات متعددة، وتعزيز ولاء العملاء، يحقق نتائج واضحة. نحن سعداء بشكل خاص بالإقبال القوي على خدمة طلبات برو، برنامج الاشتراك المتميز للولاء، في جميع الأسواق، إلى جانب النمو القوي في الطلب داخل الأسواق خارج منطقة الخليج.

انطلاقاً من قاعدة أصغر. جاء هذا النمو مدفوعاً باستقطاب عملاء جدد، وزيادة وتيرة الطلبات، وزيادة نسبة الاشتراك في برنامج «طلبات برو». بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة البضائع المباعة 83% فيما بلغت حصة الأسواق خارج منطقة الخليج 17% (مقارنة بـ 86% و 14% في العام السابق). بلغت إيرادات التقارير الإدارية 982 مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره 35% على أساس سنوي، و 36% على أساس سعر صرف ثابت للعملة، مما يعكس نسبة تحويل إجمالي قيمة البضائع المباعة إلى إيرادات بمعدل 40% (مقارنة بـ 39% في العام السابق). يعكس معدل التحويل الأعلى بشكل رئيسي زيادة حصة إيرادات tMart والأشتراكات، والتي عوضت أكثر من انخفاض معدلات العمولة (والتي انخفضت بسبب ارتفاع حصة قطاع البقالة والتجزئة من القيمة الإجمالية للبضائع المباعة). بلغت الأرباح المعدلة قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 166 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 31% على أساس سنوي، وهو ما يعادل 6.8% من إجمالي قيمة البضائع المباعة مقارنة بـ 6.8% في العام السابق. يعكس ذلك بشكل رئيسي انخفاض هوامش الربح الإجمالي، نتيجة التغير المستمر في إجمالي قيمة البضائع المباعة وقد تم تعويض هذا الانخفاض بتحسين هوامش النفقات بلغ صافي الدخل 119 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 33% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعادل 4.9%

البحرين، وسلطنة عُمان) والأسواق خارج منطقة الخليج (مصر، الأردن، والعراق) بالإضافة إلى النمو عبر كل من قطاعي «الطعام» و«البقالة والتجزئة». وقد عكس نمو الطلب تسارعاً في استقطاب المستهلكين وزيادة في متوسط تكرار الطلبات. كما دعمت هذه النتائج القوية آثار انحسار تأثير شهر رمضان الذي ظهر في الربع الأول مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وبالنظر إلى المستقبل، فإن الشركة واثقة من استمرار النمو، وقد قامت برفع التوجيهات المستقبلية للسنة الكاملة. من المتوقع الآن أن يتراوح نمو إجمالي قيمة البضائع المباعة (GMV) بين 27-29% على أساس سعر صرف ثابت للعملة (سابقاً 18-17)، ونمو الإيرادات بين 29-32% على أساس سعر صرف ثابت للعملة (سابقاً 20-18)، وأن يرسى هامش صافي الدخل المعدل قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عند 6.5% (سابقاً 7.0%-6.5%)، وهامش صافي الدخل عند 5.0% (سابقاً 5.5%-5.0%)، وهامش التدفق النقدي الحر المعدل عند 6.0% (سابقاً 6.5%-6.0%). أبرز النتائج المالية: بلغ إجمالي قيمة البضائع المباعة 2.4 مليار دولار أمريكي، بارتفاع قدره 32% على أساس سنوي، و 33% على أساس سعر صرف ثابت للعملة. شهدت البضائع المباعة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وفي قطاع الطعام نمواً قوياً بنسبة مزدوجة، بينما سجلت البضائع المباعة خارج منطقة الخليج وفي قطاع البقالة والتجزئة نمواً أسرع وإن كان ذلك

أعلنت «طلبات القايضة بي إل سي» المنصة الرائدة في السوق للطلب عبر الإنترنت والتوصيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن نتائجها المالية المبدئية (pro forma) لفترة الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025. وصل إجمالي قيمة البضائع المباعة في الربع الثاني من عام 2025 إلى 2.4 مليار دولار أمريكي، ويشكل ذلك نمواً بنسبة 32% عن الفترة ذاتها من العام السابق. وعلى أساس سعر صرف ثابت للعملة، ارتفع إجمالي قيمة البضائع بمعدل أسرع بلغ 33%. وارتفعت إيرادات الشركة خلال هذه الفترة أيضاً بنسبة 35% لتصل إلى 982 مليون دولار أمريكي، ووصلت هذه النسبة إلى 36% على أساس سعر صرف ثابت للعملة. وحققت الشركة كذلك نمواً قوياً في الأرباح المعدلة قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 31% لتصل إلى 166 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 6.8% من إجمالي قيمة البضائع المباعة. كما سجل صافي الدخل زيادة بنسبة 33% ليصل إلى 119 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 4.9% من إجمالي قيمة البضائع المباعة. وارتفع صافي الدخل على أساس معدل - بعد استبعاد العناصر غير المتكررة لمقارنة المثل بالمثل - بنسبة 25% ليصل إلى 116 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 4.8% من إجمالي قيمة البضائع المباعة. وارتكز هذا الأداء القوي لشركة «طلبات» على النمو الكبير في الإيرادات في شتى الأسواق التي تعمل بها الشركة، والتي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، الكويت، قطر،

الاقتصاد البريطاني ينمو بنسبة 0.3 % في الربع الثاني من 2025



■ جانب من مؤشرات مكتب الإحصاء للاقتصاد البريطاني

أظهرت بيانات رسمية أمس الخميس نمو الاقتصاد البريطاني خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 0.3 % في المئة ما يرفع نسبة النمو العام للناات المحلي خلال الأشهر الـ 12 الماضية إلى 1.2 % في المئة. وذكر مكتب الإحصاء البريطاني في تقرير ان النمو الاقتصادي البريطاني بين أبريل ويونيو الماضيين يرجع إلى تسجيل قطاع الخدمات الذي يمثل 79 % في المئة من إجمالي النشاط الاقتصادي العام ارتفاعاً بنسبة 0.3 % في المئة. وأضاف ان قطاع البناء حقق أيضاً نمواً

بنسبة 1.2 % في المئة. والصناعات تراجعاً بنسبة 0.3 % في المئة. على صعيد متصل أشار المكتب في تقرير منفصل الى تراجع عجز الميزان التجاري البريطاني للبضائع والخدمات في الربع الثاني هذا العام بواقع 1.7 مليار جنيه إسترليني «3.2 مليار دولار» ليصل إلى 9.2 مليار جنيه «12.4 مليار دولار». وأضاف ان قيمة الواردات البريطانية بين أبريل ويونيو الماضيين بلغت 236.3 مليار جنيه «320.8 مليار دولار» بينما وصلت قيمة الصادرات إلى 227 مليار جنيه «308.4 مليار دولار».

محافظ «المركزي» التركي يتوقع تراجع معدل التضخم بنهاية 2025



■ محافظ البنك المركزي التركي فاتح قره خان

توقع محافظ البنك المركزي التركي فاتح قره خان أمس الخميس تراجع معدل التضخم في بلاده إلى ما بين 25 و29 بالمئة بنهاية العام الجاري. جاء ذلك في كلمة ألقاها قره خان خلال استعراض التقرير الثالث للتضخم في تركيا بمقر البنك المركزي التركي في مركز إسطنبول المالي أشار خلالها كذلك

إلى أن توقعات معدل التضخم للعام المقبل 2026 تتراوح بين 13 و19 بالمئة. وأكد أن البنك المركزي حدد أهدافاً للتضخم بواقع 16 بالمئة في العام المقبل و9 بالمئة في 2027. يذكر أن معدل التضخم السنوي في تركيا بلغ 44.38 بالمئة نهاية العام الماضي